

قانون الصحافة الكردستانية نشط بالكامل وسيتم تنفيذه اثناء تادية العمل الصحافي

في 16 مايو 2020 جرت مظاهرة في دهوك تعرض فيها العديد من المتظاهرين لأجراءات قانونية. في غضون ذلك، اصدر مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان البيان التالي :

احتجز 19 شخصا يوم السبت المصادف 2020/5/16. وقد تم إلقاء القبض لقيامهم بمظاهرات غير مصرحة، بالإضافة إلى العديد من الأشخاص الآخرين، بسبب انتهاك التعليمات الحكومية المتعلقة بتفشي فيروس كورونا. لم تمنح محافظة دهوك الإذن للقيام بتلك المظاهرة، المتظاهرون لم يرتدوا أقنعة وقفازات ولم يلتزموا بتدابير الإبتعاد اجتماعي. لذلك حاولت شرطة دهوك تفكيك الحشود لكن المتظاهرين لم يمثلوا .

ومع ذلك تم الإفراج عن جميع الأفراد الـ 19 بكفالة بعد ذلك. ومع ذلك تم اعتقال متظاهرون آخرون بناء على دعاوى قضائية فردية قدمها ضباط الشرطة لإصابات طفيفة .

طبقاً لمحكمة الاستئناف في دهوك، فقد تم اعتقال المتظاهرين لمجرد انتهاكهم التعليمات الحكومية - كما هو منصوص عليه في المادة 240 في قانون العقوبات العراقي ليس بسبب ارتكاب جنحة أو جريمة. تمكن المادة المذكورة أعلاه الحكومة من مباشرة إجراءات قانونية مع المخالفين في حالة انتهاك التعليمات الصادرة .
تم اعتقال صحفي وسط الاحتجاج ، لكنه أعلن أنه صحفي في المراحل الأخيرة من التحقيق ؛ وبعد ذلك تم إطلاق سراحه فقط (وليس بكفالة). بشكل عام، لم يكن المتظاهرون المعتقلون صحفيين وبالتالي كان يشتبه في أنهم قاموا بترتيب أعمال شغب. خلاف ذلك، فإن قانون الصحافة الكردستاني نشط بالكامل .كان الاحتجاج في دهوك مدفوعاً بالأساس بأهداف سياسية. تم رفض إذنههم لتنظيم مظاهرة. لم يتم تقديم أي مطالبات من قبل نقابة المعلمين أو مجموعة من المعلمين مسبقاً .

كان هذا الاحتجاج ميسيسا للغاية. في الواقع، جاء غالبية المتظاهرين من خارج دهوك. علاوة على ذلك، شارك أعضاء المكتب السياسي لبعض أحزاب المعارضة بشكل مباشر، بالإضافة إلى الكوادر السياسية لبعض الأحزاب. علاوة على ذلك ، واستناداً إلى بعض المعلومات من الأجهزة الأمنية ، حرضت المنظمات التابعة لحزب العمال الكردستاني على الاحتجاج في مرحلة إعداده .إن ممارسة الصحافة في إقليم كردستان مكفول ومنظم بالقانون .

في حالات تشهيد ونشر العنف ، والتخريب، والقذف، سيتم تنفيذ قانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969. غالباً ما تخضع الحالة التي تنطوي على القذف لقانون إساءة استخدام أجهزة الاتصالات. لا ينبغي النظر إلى هذه الاستثناءات على أنها خاطئة، لأن الصحفيين سيواجهون هذه القوانين عندما ينتهكون القانون بينما لا يكونون في صحتهم المهنية الصحافية، أو إذا كانت الانتهاكات تنطوي على إجراءات قانونية تنص عليها قوانين أخرى. من هذه

الحالات، سيتم تطبيق قانون الصحافة الذي سنه برلمان كردستان. ومع ذلك، حتى في الظروف السابقة، لا يمكن احتجاز الصحفي إلا بأمر من المحكمة، و موافقة نقابة الصحفيين الكردستانيين.